TJFPS
IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic
Tikrit Journal For Political Science

Challenges Facing UN Peace Building in States Emerging from Conflict

Najwan hane mahmod*
Master's student
College of Political Science / University of Mosul

Associate Professor Dr. Imad Khaleel Ibrahim
President of the Department of International Relations
College of Political Science / University of Mosul

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 25 August. 2020
- Accepted 19 October. 2020
- Available online 15 December. 2020

Keywords:
- United Nations
- conflict
- Building peace
- Governance
- Iraq

Abstract: Building peace in countries emerging from conflict requires integrated efforts and regional and international support, and the United Nations is one of the most important international organizations as it is the international umbrella that has a responsibility to maintain international peace and security, but it faces many challenges that hinder the peace building process, whether in the United Nations itself or In countries emerging from conflict, these challenges affect the restoration of stability, security and empowerment of peoples to preserve their dignity and enjoy their freedom, and among the most important of these challenges is the reality of the United Nations and the reflection of the great powers' struggle to achieve their interests and their negative impact on financing the organization as well as the challenges associated with the state itself (emerging from Conflict) that suffers from political and security problems as well as the influence of regional and international politics.

* **Corresponding Author:** Najwan hane mahmod**, E-Mail:** Najwanhane85@gmail.com**, Tel: , Affiliation**: College of Political Science / University of Mosul.

التحديات التي تواجه الأمم المتحدة لبناء السلام في الدول الخارجة من النزاع

نجوان هاني محمود
طالبة الماجستير
كلية العلوم السياسية| جامعة الموصل

أ.م.د.عماد خليل ابراهيم
رئيس فرع العلاقات الدولية
كلية العلوم السياسية| جامعة الموصل

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 25/ آب /2020
- القبول : 19/ ايلول /2020
- النشر المباشر : 15/كانون الاول/2020

الكلمات المفتاحية :
- الأمم المتحدة
- النزاع
- بناء السلام
- الحوكمة
- العراق

الخلاصة : يتطلب بناء السلام في الدول الخارجة من النزاع جهوداً متكاملة ودعماً إقليمياً ودولياً، وتعد الأمم المتحدة واحدة من أهم المنظمات الدولية كونها المظلة الدولية التي يقع على عاتقها حفظ السلم والأمن الدوليين، لكنها تواجه تحديات كثيرة تشكل عائقاً أمام عملية بناء السلام سواءً في الأمم المتحدة نفسها أم في الدول الخارجة من النزاع وتؤثر هذه التحديات في إعادة الإستقرار وتحقيق الأمن وتمكين الشعوب من حفظ كرامتها والتمتع بحريتها، ومن أهم هذه التحديات واقع الأمم المتحدة وإنعكاس تصارع الدول الكبرى على تحقيق مصالحها وتأثيرها السلبي على تمويل المنظمة فضلاً عن التحديات المرتبطة بالدولة نفسها (الخارجة من النزاع) التي تعاني من مشاكل سياسية وأمنية فضلاً عن تأثير السياسات الإقليمية والدولية.

المقدمة:

يعد إرساء السلم والأمن الدوليين المحور الرئيسي لعمل منظمة الأمم المتحدة، فهو أحد الأهداف الرئيسة الواردة في ميثاقها الذي يتضمن آلياتٍ متعددةٍ تُفسح المجال لإمكانية تحقيق هدف بناء السلام، إن الملامح المبكرة لهذا المفهوم قد بدأت مع نقاط ويلسون الأربع عشرة التي كان ينظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلام بعد الحرب العالمية الأولى، ووسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم إحرازها على طريق إرساء السلام، وذلك بواسطة إقامة سلام توفيقي وضمان ديمومته بإقامة مؤسسة دولية راعية له وهي عصبة الأمم، لكن هذا المفهوم بدأ يتبلور مؤسساتياً مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي الصادر عام 1992 المعروف بخطة للسلام، والذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهومٍ شاملٍ متكاملٍ لإرساء السلم والأمن الدوليين، إلا ان المعوقات التي واجهت الامم المتحدة حالت دون تحقيق الهدف الذي أُنشئت من أجله، وسيتم تناول أهم التحديات التي تعرقل عملية بناء

السلام في الدول الخارجة من النزاع إذ تم تقسيم البحث الى مطلبين المطلب الأول: التحديات المرتبطة بالأمم المتحدة والمطلب الثاني: التحديات التي تواجه الامم المتحدة (المرتبطة بالدولة محل النزاع).

أهمية البحث:

هذا الموضوع يضطلع بأهمية بالغة، تتعلق بطبيعة البحث والمرتبطة بتحديات بناء السلام في طرف الهيئة الأممية،، والتطرق إلى العوامل المؤثرة على فاعلية أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام في مناطق ما بعد النزاع.

أهداف البحث

إن الهدف الأساسي من دراسة عملية بناء السلام هو الوقوف على أهم المعوقات التي واجهت الأمم المتحدة في بناء السلام، وكذلك مدى فعاليتها رغم العواقب التي تواجهها لإرساء السلم والأمن الدوليين.

إشكالية البحث

تُمثل مشكلة الدراسة في صعوبة تحقيق الاستقرار وبناء السلام في الدول الخارجة من النزاع، إذ يهيمن مجلس الأمن الدولي على منظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي يعطي الفرصة للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من ذوى العضوية الدائمة في المجلس الهيمنة على عمليات السلام التي تقوم بها المنظمة فضلا عن تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الخارجة من النزاع، ومن هذه الاشكالية يندرج السؤال الرئيس لهذا البحث (ماهي التحديات التي تعرقل عمل الأمم المتحدة لبناء السلام في الدول الخارجة من النزاع) ؟.

فرضية البحث

أظهرت عمليات بناء السلام التي قامت بها الأمم المتحدة في العديد من الدول الكثير من الصعوبات والمشكلات التي كان لها أثر بارز على نجاح أو فشل عملها، إذ هناك علاقة طردية بين التحديات التي تواجهها الامم المتحدة في خطواتها وجهودها لبناء السلام وبين عدم استقرار الدول الخارجة من النزاع، إذ كلما زاد تاثير تلك التحديات كلما زاد عدم الاستقرار في تلك الدول.

مناهج البحث

من أجل اثبات فرضية البحث اعتمد الباحث على منهج التحليل النظمي، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي.

هيكلية البحث

تم تقسيم الدراسة الى مطلبين: المطلب الاول أهتم بالتحديات التي تواجه الأمم المتحدة في بناء السلام أما المطلب الثاني تناول التحديات التي تواجه الدولة الخارجة من النزاع في بناء السلام.

المطلب الأول

التحديات المرتبطة بالأمم المتحدة

تواجه الأمم المتحدة تحديات عدة تجعل عمليات بناء السلام التي تقوم بها أقل فعالية ومن أبرز هذه التحديات ما يأتي:

أولاً : إتساع مفهوم تهديد السلم والأمن الدوليين

أكدت الأمم المتحدة إن كل عمل صادر عن الدولة ينطوي على التهديد بالحرب او التدخل أو إستخدام أحدى صور العنف ضد دولة اخرى يعد تهديد للسلم ولم لم تنطوي هذه الحالات على الاستخدام الفعلي للعنف المسلح ومرجع ذلك هو قيام خطر من شأنه تهديد السلم، إذ اصبح مجلس الامن يتبنى مفهوماً واسعا لكل عمل يشكل تهديد للسلم والامن الدوليين، ومنذ بداية التسعينيات فأن مفهوم تهديد للسلم والامن الدوليين قد توسع الى حد كبير فعمليات مراقبة الانتخابات والتحقق من احترام حقوق الانسان واعادة اللاجئين الى وطنهم جزء لا يتجزأ من الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين في تسوية المنازعات الإقليمية [1]، وعقب أحداث 11 أيلول 2001 توسع مجلس الامن في هذا المفهوم وتعززت التوجهات الامريكية لإستخدام الأمم المتحدة في صياغة معايير عالمية جديدة هي (التدخل الإنساني والديمقراطية والحكم الرشيد)، إذ تحولت اهتمامات الامم المتحدة الى مسائل الديمقراطية، والحكم الوطني ،من جهة أخرى وأدى غياب التخطيط الاستراتيجي لعمليات بناء السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة الى عدم

(1) عجابي الياس، تفعيل نظام الامم المتحدة لحفظ السلم والامن الدوليين،(اطروحة غير منشورة، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، 2016)، ص207

وضوح إحتياجات المنطقة الخارجة من النزاع وبالتالي التعثر في تطبيق برامجها، ودائما ما تتحجج الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن بان خروجها عن نصوص الميثاق هو حسن نية لتحقيق أهداف المنظمة في تحقيق السلم والامن [2] .

ثانياً: الهيمنة الأمريكية على منظمة الأمم المتحدة

إن الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة أصبحت تشكل عائقاً أمام شرعية القرارات الصادرة من هذه المنظمة والسبب هو أن الولايات المتحدة عندما تريد إصدار قرار معيّن من الأمم المتحدة لا يحظى بقبول دولي فإنها تقوم بممارسة ضغوط واسعة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية على الدول التي لا تؤيّد الولايات المتحدة في موقفها، وقد تضطر العديد من هذه الدول إلى تغيير مواقفها تحت وطأة الضغوط الأمريكية مما يؤدّي إلى إصدار القرارات من دون قناعة تامّة لدى الدول الأعضاء وهذا ما يشكّل تشكيكاً في شرعية القرارات الصادرة [3]، وقد أنتجت الحرب على الإرهاب التي شنتها الولايات المتحدة منذ 11 أيلول 2001, مجموعة من الآثار الوخيمة على حقوق الإنسان، وتم تحويل مجلس الأمن من مؤتمر دولي دائم لإدارة نظام الأمن الجماعي إلى حليف منفذ لسياسات الدولة المهيمنة على النظام الدولي[4]، ورغبة الولايات المتحدة إحكام سيطرتها على الأمم المتحدة وترتيبات النظام الدولي والعالمي ومحاولات تسييس القوة العسكرية وتوظيف سيطرتها الراهنة على مجلس الأمن لرفدها بالشرعية الدولية في حالات استخدام القوة في المواضع والحالات التي ترتأي فيها مصلحتها، فالنظام الدولي الحالي يمتاز بالهيمنة الامريكية التي كشفت عنها الممارسات العسكرية المباشرة أو بالنيابة والتي لها شواهد كثيرة في عالم ما بعد الحرب الباردة [5] .

([2]) عماد خليل ابراهيم، مسؤولية المنظمات الدولية عن اعمالها غير المشروعة، ط1،(مكتبة زين الحقوقية والادبية، لبنان، 2013)، ص199

([3]) ضاري رشيد الياسين، الأمم المتحدة والسياسة الخارجية الأمريكية، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (14)، 1997، ص9.

([4]) محمد ميسر فتحي وامنة علي سعيد، الهيمنة الامريكية في مطلع القرن الحادي والعشرين، مجلة قضايا سياسية، العدد 42، 2015، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ص411.

([5]) مازن إسماعيل الرمضاني، الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكي. شؤون سياسية، السنة الأولى، العدد (2)، 1994، ص(32).

إن واقع الحال يبرهن على ان الأمم المتحدة في الممارسة والتطبيق هي عبارة عن أمم أطلسية بزعامة الولايات المتحدة، ولا أدل على ذلك من تحكم المصالح الذاتية في مواقف الدول الكبرى وأحكامها الازدواجية في الأمم المتحدة التي كان إنشائها على أساس جعلها أداة دولية في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وتدل تصريحات اغلب المسؤولين الأمريكيين على واقع وحقيقة الأمم المتحدة ومسعى الولايات المتحدة لفرض إرادتها عليها، بل جعل الأخيرة ممثلة للإدارة الأمريكية ومعبرة عن توجهاتها وطموحاتها العالمية، أن أغلب هذه التصريحات تؤكد على جوانب حفظ السلم والأمن الدوليين وإستخدام القوة وشرعية التدخل، وإمكانية استخدام القوة العسكرية في نطاق الأمم المتحدة، سواءً بشكل جماعي أو إذا لزم الأمر بشكل انفرادي من قبل الولايات المتحدة، فالرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون أكد في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 27 أيلول 1993 بان من مصلحة الولايات المتحدة العمل بالمشاركة مع الآخرين، إلا انه لا يجب التردد عن العمل بطريقة منفردة متى ما هددت المصالح الحيوية للولايات المتحدة. [6]

ثالثاً: إساءة إستخدام حق النقض (الفيتو) [*]

يتحقق التعسف في إستعمال الفيتو من خلال التصويت داخل مجلس الأمن إذ يتم إصدار القرارات بأغلبية تسعة من أعضائه في المسائل الاجرائية (الشكلية) أما المسائل الاخرى(الموضوعية) فإنها تصدر بأغلبية تسعة من أعضائه على أن يكون من بينها أصوات الاعضاء الدائميين وايضاً يتحقق التعسف في إستعمال الفيتو من خلال ممارسات الدول الاعضاء وفرض آرائها السياسية على الامم المتحدة بغية تحقيق اهدافها[7]

من جهة اخرى إن أعضاء مجلس الأمن يعتمدون على أنفسهم في الحصول على معلومات المخابرات الوطنية إحاطات من الأمانة العامة للأمم المتحدة الغير نظامية، والتي أيضا تعمل في غياب ذكاء منظم،

([6]) دومينيكو كالو، النظام الدولي الجديد بين الهيمنة الأمريكي وتهميش الأمريكية المتحدة. ترجمة مالك الواسطي. شؤون سياسية، السنة الأولى، العدد (2)، 1994، ص(64).

([*]) يقصد بالفيتو: عدم موافقة احدى الدول الدائمة العضوية على المسائل الموضوعية المطروحة على المجلس او اعتراضها يحول دون صدور القرار الامر الذي يؤدي الى عرقلة عمل المجلس وبالتالي فقدان المساواه القانونية .المصدر : بهلول علي، اشكالية حق الفيتو في مجلس الامن الدولي، (رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019)، ص31

([7]) عماد خليل ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص186

ونتيجة لذلك، فأن أعضاء مجلس الأمن ليس لديهم علم مشترك على قدم المساواة في فهم الوضع الأمني في البلدان التي تعاني التقلبات في اوضاعها، هذا له تأثير ضار على صناعة القرار في الأمم المتحدة. [8]

قد شكل حصر الغاية الجوهرية والاساسية للأمم المتحدة والمتمثلة بحفظ السلم والامن الدوليين بمجلس الامن مع امكانية استخدام حق النقض(الفيتو)أكبر العقبات أمام تحقيق هذه الغاية نتيجة عدم التوافق بين القوى العظمى فضلا عن الخلاف الايديولوجي والسياسي بينهما ومن ثم تغليب المصالح القومية على مصالح الامن والسلام الدوليين ،لذلك كان مجلس الامن شبه مصاب بالشلل في كل قضية تثير الخلاف بين الدولتين فخلال العشرين السنة الاولى لنشأة الامم المتحدة استخدم الاتحاد السوفيتي (الفيتو)اكثر من مئة مرة في حين لم تستخدمه الولايات المتحدة الامريكية على الاطلاق بسبب عدم تشكيل الامم المتحدة اي عائق امامها [9].

هناك إختلاف في موازين القوى وذلك لان أعضاء مجلس الامن فقط الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وتجاهل القوى الدولية الجديدة في النظام الدولي الراهن فضلاً عن عدم مسألة مجلس الأمن من أداء أعماله أي عدم وجود رقابة مما يؤثر على مصداقية قرارات الأمم المتحدة بالسلم والأمن الدوليين، عادة مايقوم مجلس الامن بفرض عقوبات وفق أحكام الفصل السابع دون الرجوع الى أسباب النزاع وإعادته الى مساره السلمي وحتى إذا قام باستخدام الوسائل السلمية لحل النزاع لايمنح الوقت الكافي لها وبما أنه له السلطة التقديرية فأنه يلجا الى آليات الفصل السابع مثل ماحدث في النزاع العراقي الكويتي 1990 ، وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي فأنه لم يستطيع حل العديد من مشاكل التنمية خاصة في الدول النامية، وأما محكمة العدل الدولية فأن قراراتها مجرد توصيات غير ملزمة فضلاً عن كثرة الهيئات والبرامج أدت الى تضارب الاختصاصات وضياع الموارد[10] .

---

[8] See: United Nations, Secretary-General's Bulletin: Organization of the Department of Peacekeeping Operations, UN Doc. ST/SGB/2010/1, February 5, 2010.

([9]) صابرين عبد الرحمن القريناوي، دور الامم المتحدة في النظام الدولي :دراسة مقارنة من انتهاء الحرب الباردة حتى احداث 11 ايلول 2001،ومن احداث 11 ايلول 2001 وحتى عام 2007 ،فلسطين ،جامعة بيرزنت، 2008،ص41

([10]) عشور عصام، إصلاح منظمة الامم المتحدة في ظل تطور النظام الدولي، الجزائر، جامعة عبد الحميد ابن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص ص 70-71.

من جهة أخرى الجمعية العامة قراراتها إستشارية غير ملزمة ولاتملك إتخاذ قرارات فاصلة بشأنها، وتقتصر سلطتها على إبداء توصيات لأعضاء الهيئة أو لمجلس الامن في هذه المسائل، أو أن تسترعي نظر المجلس للمواقف التي تجعل الأمن والسلم الدولي عرضة للخطر، وهو الذي يقرر ما يلزم اجراؤه في تلك الحالات، وإذا عرضت على الجمعية العامة مسألة تقتضي إتخاذ عمل من أعمال المنع أو القمع وجب عليها إحالتها الى مجلس الامن، لأنه هو لوحده المختص باتخاذ قرارات في هذا الشأن، وعلى الجمعية العامة من ناحية أخرى ان تمتنع عن إبداء اي توصيات في نزاع ينظر فيه مجلس الامن، ما لم يطلب منها المجلس ذلك، وهذا التضييق على الجمعية العامة في مجال النشاط السياسي قد يكون مرجعه ما اثبتته التجارب من كثرة عدد الاعضاء فيها وما يتبعه من عدم المرونة ومن تشتت الآراء مما يجعل منها أداة غير صالحة للفصل في الامور الشائكة سياسيا، والحق أن الخلل في سلوك وتوجهات مؤسسات الأمم المتحدة يعزى للتدخلات الكثيرة من الدول الكبرى وليس للخلل في نظام الأمم المتحدة [11] .

رابعاً: الإرهاب الدولي

تعتبر جريمة الإرهاب الدولي من أخطر الجرائم الدولية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين نتيجة توتر العلاقات الدولية والخسائر البشرية والمادية التي يخلفها,ويعرف الارهاب الدولي الإرهاب: على انه أي عمل عنف خطير أو التهديد به يصدر عن فرد سواء كان يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع أفراد آخرين ويوجه ضد الأشخاص أو المنظمات أو الأمكنة أو أنظمة النقل والمواصلات أو ضد أفراد الجمهور العام بقصد تهديد هؤلاء الأشخاص أو التسبب بجرح أو موت هؤلاء الأشخاص، أو تعطيل فعاليات هذه المنظمات الدولية، أو التسبب في إلحاق الخسارة أو الضرر أو الأذى بهذه الأمكنة أو الممتلكات، أو بالعبث بأنظمة النقل والمواصلات هذه بهدف تقويض علاقات الصداقة بين الدول، أو بين مواطنية الدول المختلفة، أو ابتزاز تنازلات من الدول [12].

لم تتمكن الدول من القضاء على الظاهرة بصفة فردية مادفع بتدخل منظمة الأمم المتحدة، ممثلة بالجمعية العامة ومجلس الأمن ،فقد اتخذت خطوات واسعة في هذا المجال (الحد من الإرهاب اللاتقليدي)

([11]) عمار بن سلطان، الامم المتحدة والتحديات الجديدة، مجلة افاق عربية، العدد(3–4)، بغداد، 2000، ص34.

([12]) محمد عزيز شكري وأمل اليازجي، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، (حوارات القرن الجديد)،(سوريا، دار الفكر ، 2002)، ص91.

فبعد الهجوم الذي تعرضت له الولايات المتحدة الامريكية في 11/أيلول/ 2001، اصدر مجلس الامن قراره ذي الرقم(1368) في 2001 بعد يوم واحد من تلك الهجمات وتضمن القرار ان هذه الهجمات تعد تهديد للسلم والامن الدوليين وضرورة مكافحة التنظيمات الارهابية [13] .

وبعد ذلك صدر القرار 1373 في 2001 والذي تضمن الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس وبالفعل بدأت الولايات المتحدة الامريكية استنادا الى هذين القرارين هجومها ضد افغانستان بحجة محاربة تنظيم القاعدة الارهابي، ثم بعد ذلك جاءت الخطوة الثانية للحرب على الارهاب بغزو الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا للعراق على الرغم من عدم الحصول تفويض من مجلس الأمن بحجة امتلاكه اسلحة الدمار الشامل وهو مايهدد السلم والامن الدوليين [14] .

خامساً: تنافس القوى الدولية الكبرى

ان هناك دول اخرى لها اهمية دولية في الامم المتحدة مثل(الصين وروسيا وبريطانيا وفرنسا) تؤثر على ادوار الامم المتحدة في بناء السلام وان هيمنة هؤلاء الدول يكون من خلال اخضاع عمليات بناء السلام الدولي لأهداف سياسية وتجاذبات القوى الكبرى ومصالحها المتوافقة حينا والمتعارضة حينا اخر في مناطق النزاع، وعدم القدرة على الاتفاق على مشاريع القرارات داخل مجلس الامن لإحلال السلام وانهاء تلك الازمات فضلا عن رغبتها في ابقاء تلك الازمات دون حلول لغايات سياسية دولية [15] وعدم توافر الارادة السياسية لدى الاعضاء الدائمين في الأمم المتحدة في حل وتسوية النزاعات الدولية لان ذلك قد يتعارض مع مصالحهم الخاصة وتعمل هذه الدول على عرقلة واجبات مجلس الامن ومن الامثلة على ذلك النزاع العربي الاسرائيلي نلاحظ عدم وجود اي دور مهم للدول الكبرى[16] على العكس من دورها في الازمة السورية ، إذ تعد المنطقة من أهم مناطق العالم لاحتوائها على أضخم المخزونات من النفط والغاز، وتحتوي على مخزون

([13]) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، نص القرار 1373، 28May/ 2004، شبكة المعلومات الدولية، موقع الهيئة على الانترنيت http://www.un.org.

([14]) صابرين عبد الرحمن القريناوي، ، مصدر سبق ذكره، ص67.

([15]) عجابي الياس، مصدر سبق ذكره، ص294.

([16]) زياد يوسف حمد، الازمة السورية (2011–2018) دراسة في مواقف الدول المؤثرة منها، المركز الديمقراطي العربي، مجلة اتجاهات سياسية العدد السادس، كانون الاول، 2018، برلين–المانيا، ص72.

نفطي كبير جدا، وهي ممول رئيسي للنفط في العالم، اذ يصدر من منطقة الخليج ما يقدر ب(60%) من النفط العالمي، إضافة إلى احتوائها على مخزونات مهمة من الغاز الطبيعي، وخاصة في قطر, العراق وإيران، إذ إن خشية روسيا هو إن أي سيطرة أمريكية كاملة على المنطقة بما فيها سوريا، سوف يحرمها من موارد مالية مهمة تأتيها من خلال تصدير النفط والغاز عن طريق الأنابيب إلى أوروبا، إذ إن سيطرة أمريكا على سوريا يعني إن نفط وغاز الخليج سوف يصبح على أبواب الأوربيين وبأسعار تنافسية من خلال مد الأنابيب من الخليج عبر سوريا وتركيا ودول شرق أوروبا إلى باقي أجزاء أوروبا، وسوف تمتد سيطرة أمريكا على الأسواق النفطية الأسيوية، والتي اغلب دولها حلفاء لأمريكا، وهذا يعني إن الاقتصاد الروسي سوف يضرب في الصميم في حال سيطرة أمريكا على سوريا [17]

إذ استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي للمرة الثالثة عشرة فيما يتعلق بالملف السوري لتمنع بذلك المصادقة على مشروع قرار يدعو للهدنة في شمال غرب سوريا لأنه لا يستثني الهجمات على الجماعات المتشددة المدرجة على قائمة الأمم المتحدة السوداء، ما دعمت الصين الموقف الروسي بمنع القرار، وهذه هي المرة السابعة التي تستخدم فيها الصين الفيتو بشأن الصراع السوري. [18] .

سادساً: مشكلة التمويل:

ان إستمرار إنجاز عمليات الامم المتحدة يتوقف على مدى قيام الدول الاعضاء بدفع النفقات وان نجاح قراراتها يتوقف على ماموجود في ميزانية الامم المتحدة، فمنظمة الأمم المتحدة تواجه عقبات في تسيير وتوزيع ميزانيتها وعدم توافر الشفافية في عملية الإعداد والرقابة على الميزانية، إذ يشتد التأثير على المنظمة ومردوديتها وذلك بسبب الدور المتزايد والتقليدي الذي تلعبه الدول المتحكمة في الميزانية من حيث ضرورة تحقيقها لأهداف معينة من وراء هذه المساهمات الواسعة أو من حيث التهديد والعرقلة أثناء دفعها لمستحقاتها

([17]) حمود شكري، خطر الانهيار : الازمة السورية ومصير المشرق العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، تشرين الاول، 2012، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة– مصر، ص32.

([18]) سوريا احداث عام 2019، على شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)تاريخ الزيارة 2020/2/1 https://www.hrw.org/ar/world- report/2020/country-chapters/337033

مما يؤثر سلبا على المنظمة [19] أن مشاكل عدم كفاية الشفافية وعدم توافر العمولات المالية ذات الصلة اللازمة لتوفير إرشادات واضحة لدول الأعضاء أو لمديري الأمانة العامة بشأن الصورة المالية للمنظمة، فضلاً عن الهياكل الأساسية العتيقة والمجزاة التكنولوجيا ، والعموميات اليدوية التي عفاعليها الزمن، وتجزؤ حسابات حفظ السلم والصناديق الإنمائية، كميا تؤدي إلى الحيلولة دون جمع البيانات الأساسية اللازمة [20]

إن المنظمة ومنذ عدة سنوات وهي تواجه أزمة مالية حادة ترجع أساسا إلى عدم دفع الدول الكبرى خاصة لمساهماتها الإجبارية بشكل كامل ومستمر ومنتظم أي في الآجال المحددة، في أول شهر من كل سنة وضمن النصاب الكامل الموزع عليها، وهذه الأزمة المالية المرتبطة بعدم الدفع ليست وليدة الصدفة أو أنها قضية حتمية لا مفر منها وإنما تسببت الدول الأعضاء بتصرفاتها في خلق هذه الأزمة خاصة منها دول معينة مثل الولايات المتحدة، ويمكن تبرير هذا الموقف بمحاولة هذه الدول السيطرة على المنظمة بعد أن وفقت في بسط نفوذها على مجلس الأمن من خلال التحكم في مواردها .المالية بعدما تحكمت بشكل مباشر في الموارد العسكرية صعوبة توقيع اي نوع من الجزاءات ضد الدول الكبرى لنها تمتلك حق الاعتراضات على قرارات مجلس الامن وبالتالي تصبح هذه الدول تمتلك مايشبه الحصانة فضلا عن ان توقيع الجزاءات على احدى هذه الدول يعمل على تقليل ميزانية الامم المتحدة وبالتالي كسرها من ناحية التمويل [21]

المطلب الثاني

التحديات المرتبطة بالدولة الخارجة من النزاع

هناك تحديات عديدة تواجه الامم المتحدة في عملية بناء السلام للدول الخارجة من النزاع، وتؤثر في إستتباب الأمن والسلام وتحرم الشعوب من نيل حقوقها والتمتع بحريتها ومنها تحديات سياسية تتمثل في العنف والإرهاب وغياب العدالة الانتقالية وإنعدام سيادة القانون وغيرها فضلا عن التحديات الاجتماعية –

([19]) عميمر نعيمة، دمقرطة منظمة الأمم المتحدة، ط1، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007)، ص 23.

([20]) فتحية ليتيم، اصلاح منظمة الامم المتحدة في ظل تطورات النظام الدولي الراهن، (اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج خضر باتة، 2009)، ص91

([21]) ابتسام بوعرعور، دور منظمة الامم المتحدة في بناء السلام(دراسة وصفية تحليلية)، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص51

الاقتصادية وما نتج عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية عملت على تفرقة ابناء المجتمع وادت الى زيادة الفقر والبطالة، كل ذلك أدى الى صعوبة تحقيق السلام والاستقرار في هذه الدول.

الفرع الأول: التحديات الداخلية

أولاً: التحديات السياسية :

تعد التحديات السياسية من اهم الاسباب التي تعيق عملية بناء السلام في الدول الخارجة من النزاع، وذلك للصلة المباشرة بين المؤسسات السياسية وبين حياة الافراد في المجتمع ومن اهم هذه التحديات:

1-تدني مستوى الادارة السياسية والاستقرار في الدول الخارجة من النزاعات

تعاني الأمم المتحدة العديد من الصعوبات التي تواجهها في بناء السلام في الدول الخارجة من النزاع، حيث تتنوع أبعاد النزاعات التي تتعامل معها، ويتعدد الفاعلون المنخرطون في إطارها، كما تقترن تلك النزاعات في الغالب بتدخلات سياسية وعسكرية من جانب قوى خارجية ذات أجندات متباينة، الأمر الذي قد يعرقل تنفيذ تلك العمليات على المستوى السياسي، يأخذ نموذج الأمم المتحدة لبناء السلم بمفهوم" الديمقراطية الإجرائية، الذي يختزل دور الأمم المتحدة لتحقيق التحول الديمقراطي فى الدول الخارجة من النزاعات، فى تقديم المساعدات الانتخابية فحسب، ويأتي ذلك على حساب الاهتمام بتوفير المتطلبات الأخرى للتحول الديمقراطي، مثل حرية التنظيم، وحرية الرائ والتعبير والمشاركة السياسية، وإقرار مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات واستقلال القضاء، وتداول السلطة فضلا عن مشكلة البطالة ومشكلة الحرمان وما انتج عنه زيادة ظاهرة التسول في الطرق العامة وما تعكسهُ هذه الظاهرة من سلبيات الدولة في توفير الرخاء والرفاه المجتمع لجميع اطياف المجتمع، عندما تقع الدولة فريسة الصراعات فأن ذلك يؤدي لموجات من الخطر على حياة الناس وبعد ذلك الركود الاقتصادي والتدهور البيئي والافتقار لمياه الشرب النظيفة وتغير المناخ وارتفاع مستويات عدم المساواة وهو ما ساهم فى انتكاس بناء السلام فى حالات عديدة[22]

ومن جانب آخر فإن الهجرة غير الشرعية من قبل المواطنين التي تحدث نتيجة الظروف التي تمر بها الدولة الخارجة من النزاع تؤثر على الامن والاستقرار مما ينعكس سلبا على عمليات بناء السلام لانها تؤدي

---

[22] ابتسام بوعرعور، مصدر ذكره، ص52.

الى إحداث خلل في التوزيع الديموغرافي فضلا عن هجرة الطبقة الميسورة والعديد من العلماء والاطباء واصحاب الكفاءات مما ادى ذلك الى زيادة نسبة الفقر والبطالة للطبقة الباقية في هذه الدول[23]

2-غياب العدالة الانتقالية واثرها على بناء السلام

عرف الأمين العام السلبق للأمم المتحدة(كوفي عنان) العدالة الانتقالية بأنها عملية تشمل "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة"، كماشدد الامين العام على أن الاستراتيجيات المنتهجة في سياق العدالة الانتقالية يجب أن تكون شاملة، بحيث تتضمن الاهتمام على نحو كامل بالمحاكمات الفردية ووسائل الجبر وتقصي الحقيقة والإصلاح المؤسسي وفرز الموظفين لتثبيتهم أو فصلهم، وينبغي أن تسعى العدالة الانتقالية إلى النظر بصورة اكثر شمولا في الأسباب الجذرية للنزاعات وما يرتبط بها من انتهاكات لجميع أصناف حقوق الإنسان وكيفية العيش المشترك مجددا.[24]

وتتعدد طرق تطبيق العدالة الانتقالية بتنوع السياقات السياسية والمجتمعية فليست هناك صيغة واحدة للتعامل مع ماض مفعم بالانتهاكات انما يتكيف بحسب الظروف والسياقات الوطنية لكل بلد، فمنذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى الآن تم إقرار مبدأ العدالة الانتقالية في أكثر من ثلاثين دولة حول العالم، جميع التجارب التي جرى اتباعها في معظم تلك البلدان استندت إلى إيمان جوهري بامكان المجتمعات ان تتعافى من فترات النزاعات أو القمع السياسي من خلال أن تتعامل مع الماضي بعدة طرق، إما بالتغاضي عن إرث النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واسعة الانتشار بإصدار قوانين عفو عن مرتكبي هذه الانتهاكات، أو مواجهتهم وجهاً لوجه بملاحقة مجرمي الحرب، وإنشاء لجان للتحري عن الحقيقة وبدء برامج التحري وتطهير القطاع العام من مرتكبي الانتهاكات.[25]

3-أزمة النخبة السياسية

---

[23] زيد رافع سلطان، بناء السلام في المجتمعات المتعددة،(رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2019)، ص107.

[24] Hilary silver, social exclusion and social solidarity , three paradigms , international labour review, voi.133,no.5,1994,p 535.

[25] عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع(دراسة في التجاوب المحلي وأعادة التأهيل المجتمعي)، (العراق،مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، 2019)، ص172.

تؤثر النخبة السياسية في تفاقم أو احتواء النزاع، وذلك تبعاً لتكوين النخب ذاتها ومدى ما تحمله من مؤهلات للتأثير بما تمليه عليها خصوصياتها التكوينية , فمثلاً إذا كانت النخب ريفية وترتبط بقيم تقليدية معينة فإنها قد تكون عاجزة عن التعامل مع الحس الاجتماعي العام داخل المجتمع, هذا يعود إلى طبيعة النخب ذاتها والتي لا تمكنها من تكوين هوية موحدة في الدولة ان كانت تعبر عن طيف مجتمعي محدد, وعلى العكس من ذلك فيما إذا كانت النخبة تتسم بالتنوع وبالمستوى العالي من الثقافة السياسية المتجددة، فإنها سوف تمتلك ما تستطيع من خلاله بناء الهوية الوطنية, إذ انه وحسب رأي احد المتخصصين يمكن أن تتجاوز الثقافة حدود القوميات الضيقة المتنازعة في نقطة ما، والتي يكوّنها الاقتصاد أو السياسة أو التاريخ الماضي العرقي , لتقيم توازناً جديداً بصورة شاملة , تتجاوز الصراعات الناجمة عن الانقسام, وهذا يعكس إمكانية الدور الإيجابي الذي يمكن إن تلعبه النخب السياسية الحاملة لثقافة واسعة في إرساء الهوية الوطنية للمجتمع وتقليل الآثار السلبية للانتماءات الأخرى، دور النخب المجتمعية سلوك النخبة السياسية:ان اداء النخبة السياسية كان يعول عليه ان تلعب دورا فاعلا في استقرار البلد وتشكيل عضوا مؤثرا في تحديد المسارات الصحيحة اضحت مع الاسف جزء من المشكلة بل تخلق المشكلة فبدلامن ان تتجاوز الخلافات التي افرزتها سياسات النظام السابق وتقرا الاحداث بموضوعية وتسعى الى تحقيق السلم المجتمعي اخذت تعتمد على سياسة التخندق الطائفي واشارة عوامل التفرقة مما انعكس سلبا على واقع سياسات التعايش السلمي، وتعد النخبة السياسية وطبيعة دورها عاملا من العوامل الرئيسية التي كانت ومازالت تلعب دورا محوريا في خلق النزاعات وتسويتها.، فحسب مارسيل ميرل فإن سلوك الجماعات، مثله في ذلك مثل سلوك الأفراد، يخضع لسلسلة من المؤثرات تبتعد بطبيعتها ابتعادا كليا عن العقلانية، ومن بين هذه المؤثرات: الأهواء، العقائد، الأساطير والإيديولوجيات...أي باختصار كل ما يتصل بالنظم القيمية أوالثقافة، وهي مؤثرات تدخل في لعبة المشاحنات الدولية[26]

4-أزمة شرعية[*] النظام السياسي

---

[26] ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، ط1،(القاهرة، المستقبل العربي، 1986)ص274 .

[*] هناك اختلاف بين مفهوم الشرعية والمشروعية، فالشرعية اوسع مفهوما من المشروعية إذ تعني التزام النظام القانوني والقائمين على السلطة بالمبادئ العليا للمجتمع اما المشروعية فيقصد بها التزام السلطة السياسية بالنظام القانوني اي

ازمة شرعية النظام السياسي تمثل أبرز التحديات التي تواجه عملية بناء السلام بسبب مبدأ التنافس على السلطة وسيطرة جماعة معينة وحرمان باقي فئات المجتمع بالاضافة الى تضارب المصالح للدول الاقليمية والدولية وهو ما أثقل خطوات بناء السلام، كما ان الشرعية لاتاتي كوضع قائم على علاقة رضى الشعب على الدولة او المؤسسة فقط بل لابد لها من مبررات تستند عليها،وهناك عدة اسباب تقف وراء فقدان النظام السياسي للشرعية وهي تراجع شعور المواطنين بالعدالة والمساواة بين الجميع وأنتشار أعمال العنف وزيادة أعداد الاجهزة الامنية، كل ذلك أدى الى عرقلة بناء السلام في هذه الدول [27]من الممكن إعادة بناء الشرعية من خلال الأداء الإيجابي للمؤسسات المعنية، بتقديم الخدمات العامة للسكان بصورة متوازنة، مثل توفير خدمات الرعاية الصحية الوقائية، وخدمات التعليم والطرق، ولكن بالضرورة فإن بناء شرعية النظام السياسي لا تقتصر على تقديم الخدمات العامة، فعلاوة على كونها بمثابة حقوق مدنية، لا ترتبط بالحقوق السياسية للمواطن، فإنه من الأهمية بمكان إشراك السكان العاديين عبر أطر معينة(مدنية وسياسية)في العملية السياسية لضمان وكفالة الاستقرار السياسي.[28]

5-الفساد السياسي:

يعد الفساد السياسي من ابرز التحديات التي تواجهها الدول الخارجة من النزاع في بناء السلام ويعرف بانه استغلال المنصب العام لغرض تحقيق مكاسب شخصية مثل الرشوة والعمولة والابتزاز، وهو ظاهرة عالمية ومشكلة تتواجد في جميع الدول لكن الضرر الذي قد يحدثه في دولة ما يختلف في مستواه عن دولة اخرى وغالبا ماينتشر الفساد في المرحلة التي تعقب النزاع إذ تنعدم سيادة القانون وعدم مراعاة المصلحة العامة وتغليب مصلحة بعض الاطراف على غيره، والذي يؤدي الى اثار سلبية كبيرة على مستوى المؤسسة والمجتمع في سعيها للوصول الى السلام[29] وانتشاره يضعف الجهود الحقيقية نحو تحقيق التنمية وتوفير

سيادة القانون، للمزيد ينظر الى :ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، (الاسكندرية ،منشاة الاعراف، 2000)، ص217

[27] زيد رافع سلطان، مصدر سبق ذكره، ص94.

([28]) عمر عبد الله جمعة ،التحديات الحرجة والسائدة للامن الانساني وبناء السلام فيما بعد2011 في السودان ، مجلة التنوير ،العدد 12،2012،ص54

[29] انس ناظم عبد الستار، اليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري،(رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، 2017)، ص21.

الخدمات المجتمعية بصورة كاملة، ويعد من ابرز المسببات لكثير من الازمات والتي منها الخلل الامني ايضا، هناك اسباب تقف وراء كل حالة فساد تنقسم على مايلي[30]:

أ-اسباب سياسية:ويقصد بها غياب الحريات العامة وتحجيم منظمات المجتمع المدني وضعف الاعلام والرقابة

ب-اسباب اقتصادية :ويقصد بها ضعف الاستثمار وهروب رؤوس الاموال الى الخارج وقلة فرص العمل وزيادة مستويات البطالة والفقر

ج-اسباب اجتماعية :الناجمة عن اثار الحروب ونتائجها والتدخلات الخارجية والتركيبات الطائفية والعشائرية والمحسوبيات والقلق الناجم عن عدم الاستقرار وتدني مستويات التعليم

د-اسباب ادارية وتنظيمية:وتشمل الاجراءات المعقدة (البيروقراطية)وغموض التشريعات وتعددها

الفساد الإداري من أنواع الفساد المشهورة والمنتشرة وخاصة في الدول المتخلفة والدو النامية والدول غير الديمقراطية، ويعتبر الفساد الإداري من أهم عوائق التنمية في أي دولة، ويزداد وينتشر الفساد الإداري عند غياب الشفافية، أي أن مصدر قوة الفساد الإداري في الغموض وعدم الوضوح، فالرشوة والسرقة والخداع وغيرها من مظاهر الفساد الإداري لا تتم أمام الأعين وفي وضح النهار، وإنما تتم خلف الستار وفي الظلام[31] .

من الناحية السياسية فالفساد هو مخالفة القانون، واستخدام المال العام لتحقيق أهداف معينة خلال التأثير في العملية السياسية، ويتجلى في فضائح الحملات الانتخابية، وبالرغم من إن الفساد السياسي يتعلق أيضا بالمال العام حيث يتم استغلاله لأغراض حزبية أو شخصية، فان هناك أفعالا فاسدة أخرى تقع تحت عنوان الفساد السياسي، ومنها تزوير الانتخابات. وينتشر الفساد السياسي في جميع أنواع النظم السياسية وبدرجات متفاوتة، وان كان البعض يقلل من حجم الفساد في الدول الديمقراطية، ويعظم من حجه في الدول

---

[30] فلاح مبارك بردان ومحمد حردان علي، الفساد المالي والاداري وانعكاسه على التنمية في العراق بعد عام 2003، المجلة الجزائرية للامن الانساني، العدد الرابع، 2017، ص91.

[31] مدحت محمد ابو النصر، الحوكمة الرشيدة فن ادارة المؤسسات عاليى الجودة، ط1، (القاهرة –مصر ،المجموعة العربية للتدريب والنشر ، 2015)، ص76.

ذات الأنظمة الشمولية، وبوصفالفساد السياسي نمطا من أنماط السلوك السياسي الذي يمارسه المسؤول الحكومي، خلافا للقوانين والأنظمة النافذة بهدف الحصول على منفعة ذاتية مادية كانت أومعنوية، فإن الفساد السياسي يتسم بالخصائص التالية: [32]

أ–ممارسة مهام الوظيفة العامة بأسلوب بيروقراطي وفقا لمعايير وضوابط معينة.

ب–مخالفة القواعد الناظمة للوظيفة العامة.

ج–تحقيق منفعة شخصية من المخالفة العامة.

د–تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

هـ–وجود طرفين في معادلة الفساد، وهما الموظف الحكومي من جهة، وطالب الخدمة من جهة اخرى.

وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في : الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد الحكام، وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد، وتفشي الفئوية والعشائرية والطائفية والعرقية وتولي الأقارب للمناصب كبديل .عن اختيار الأكفاء لتولي المناصب عبر التنافسية، وتفشي المحسوبية[33]

6–صعوبة تحقيق مبدأ سيادة القانون

يعد إرساء حكم القانون ضروريًا لدي جميع الدول الخارجة من النزاع وذلك لتعزيز والاستقرار والسلام حيث تؤثر الحروب على السلطة من حيث اضعافها وانعدام الامن فيها وكذلك اضعاف مؤسسات الحكم،ولتحقيق بناء السلام تشارك الجهات الفاعلة في مشاريع واسعة النطاق لحكم القانون من منطلق أن تعزيز سيادة القانون سوف يسهم في الحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية، ان الاعتراف بسيادة القانون كمحور رئيسي للجهود المحلية والدولية يساعد على تعزيز الحوكمة والسلام والتنمية المستدامين، وكذلك مفهوم سيادة القانون يشير إلى استخدام سلطة الدولة في إنشاء نظام اقتصادي واجتماعي، من خلال التشريعات التي يتم تمريرها عبر مؤسسات تمثيلية مصادق عليها دستوريًا أو غيرها من الوكالات البديلة المقبولة

---

[32] سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد الاداري والمالي مدخل أستراتيجي للمكافحة، ط2،(العراق،جامعة بغداد، 2011)، ص19.

[33] حسن لطيف كاظم الزبيدي وعاطف لافي السعدون، الفساد جذوره وثماره المرة في العراق، مجلة دراسات .اقتصادية، العدد ١٨، *بيت الحكمة، بغداد*، ٢٠٠٦، ص22.

ان تطور وإصلاح سيادة القانون في سيراليون بعد العملية الانتخابية التي شهدتها خير مثال، إذ لاقت العديد من المشكلات والسبب في ذلك ان الغالبية العظمى من السيراليونيين وخاصة أولئك الذين يعيشون خارج المناطق الحضرية لم يتمكنوا من الوصول إلى قطاع العدالة الرسمي بالاضافة إلي انهم لم يكن لديهم فرصة تذكر حتى قبل النزاع،حيث اختلفت بعض التقديرات لكن حوالي 70 إلى 80 في المائة من السكان في المناطق الريفية قاموا وما زالوا يستخدمون القطاع غير الرسمي أو التقليدي، أو المحاكم العرفية الموجودة على مستوى القبائل علاوة على ذلك فقد ألحقت أضرار بالغة بالعديد من هياكل المحاكم الرسمية، بما في ذلك هيكل المحكمة العليا في فريتاون، علاوة على ذلك فإن فساد الشرطة المحلية والبيروقراطية يجعل من إنشاء وضمان الامتثال للقانون تحديًا حتى فيما يتعلق بالمتطلبات الأساسية نسبيًا [34] .

ثانيا :التحديات الأمنية

تعد قضية الامن من القضايا التي تحتل سلم الاولويات الدولية والوطنية ولها دور كبير في استمرار السلام داخل الدول الخارجة من النزاع، ولايمكن تحقيق الازدهار الاقتصادي والسياسي بدون حماية الدولة من التهديدات الامنية الداخلية والخارجية كونها سبب في عدم الاستقرار السياسي الداخلي ومن اهم التحديات الامنية هي:

1-تزايد العنف

إن العنف هو كل أذىً مادي أو معنوي يلحق بالأشخاص أو الهيئات أو الممتلكات .وقد يكون العنف الممارس بأهداف مختلفة، فقد يمارس بهدف الجريمة او بهدف تحقيق مكاسب سياسية سواء في إطار العلاقات الدولية أو في إطار العلاقة بين القوى المتنافسة في المجتمع الواحد، أو في إطار العلاقة بين النظام السياسي والقوى المجتمعة في المجتمع الواحد[35].

---

[34] شريف محمد علي البربري، القمع والإكراة المادي ضد السيراليون وعدم قدرة الحكومة على المحاسبة، (القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2012)، ص34.

[35] زياد الصمادي، مصدر سبق ذكره، ص44.

ينتج عن العنف السياسي التنافس على موارد الدولة او أحتكار الخدمات بسبب ضعف الدولة وعدم قدرتها على تحقيق الاستقرار بالاضافة الى تفشي الفساد وعدم تحقيق العدالة مما يشكل عائق امام عمليات بناء السلام وتجدد النزاع[36].

ويمكن تقسيم العنف السياسي حسب المصدر الذي تبعث عنه الى شكلين :[37]

الشكل الاول :العنف الذي تمارسه اجهزة الحكومة المختلفة ضد القوى السياسية والافراد داخلها، لغرض التمسك بالسلطة او لمصلحة فئة معينة.

الشكل الثاني: العنف الذي تمارسه تنظيمات سياسية او افراد ازاء بعضهم البعض او ازاء الحكومة سعيا لتحقيق اهداف سياسية معينة .

وخير مثال على تاثير العنف السياسي على عمليات بناء السلام هو ماحدث في لبنان بين عامين 1975-1990 إذ تجددت النزاعات بسبب الطوائف السياسية والدينية وتزايد العنف وبدعم من جهات خارجية مما ادى الى فشل النظام السياسي في تطبيق العدالة الالنتقالية بين الشرائح الاجتماعية ودمار مادي واجتماعي وثقافي[38]

2- تعدد الجهات الامنية

الميليشيات والجماعات المسلحة: يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية، (الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، لعام 2009 الى أنه" يتعزز أمن الانسان عندما تكون الدولة وحدها ممسكة بوسائل القوة لتوظيفها في تطبيق التزامها باحترام حقوق الناس، المواطنين وغير المواطنين على حد سواء. وعندما تكون أدوات العنف تحت سيطرة جماعات أخرى فإن النتائج قلما تأتي لمصلحة أمن المواطنين"[39].

---

[36] زيد رافع سلطان، مصدر سبق ذكره، ص101.

[37] عبد السلام ابراهيم بغدادي، العنف العربي العراقي المعاصر دراسة اجتماعية سياسية اولية في اسبابه واشكاله ووظائفه، (الاردن ،مركز عمان لدراسات حقوق الانسان، 2017)، ص43.

[38] حسن ابراهيم، العنف من الطبيعة الى الثقافة، ط1، (سوريا،النايا للدراسات والنشر، 2009)، ص60.

[39] ينظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ المكتب الإقليمي للدول العرابية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية(موجز التقرير)، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت):-
www.undp.org/rbas.

وفي الحقيقة، فان انتشار الميليشيات والجماعات المسلحة في الدول الخارجة من النزاع يشكل تحدياً امنياً خطيراً جداً انعكس، وما زال ينعكس، بشكل سلبي وخطير على حقوق المواطنين وضمان استقرارهم، وبالذات على حقي الأمن والحياة.. فإذا فقد الإنسان حقه في الأمن، فما الفائدة من حقوقه الأخرى، وكيف سيتمكن من التمتع بباقي حقوقه.. وإذا فقد الإنسان حقه في الحياة، فقد حق ممارسة جميع حقوقه وحرياته، لأنه من دون وجود حياة للإنسان تنتفي حاجة ذلك الإنسان لجميع حقوقه وحرياته.. وعليه، يمكننا القول بأنه لا لبناء السلام إلا مع توفر الأمن والحياة. [40]

3-أنتشار الارهاب

هو نوع من أنواع العنف غير المشروع الذي يستهدف أرواح المواطنين وممتلكاتهم والبنية التحية الخاص بهم من أجل الحصول على مكاسب سياسية أو أهداف اقتصادية ونستطيع أن نتوصل إلى تعريفه بانه كل فعل مادي عنف أو معنوي تهديد أو كلهما , تقوم به مجموعة محلية أو دولية إتجاه مؤسسات حكومية أو مجتمع , بقصد تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية. إن انتشار ظاهرة الرهاب هي ليست ظاهرة عبثية بقدر ما هي نتاج من مجموعة أسباب على الصعيدين المحلي الخاص بالدولة نفسها وبالمحيط الإقليمي أو الدولي [41] ويشكل انتشار الارهاب عقبة اساسية تواجه عملية بناء السلام في الدول الخارجة من النزاع، ان تحدي الغياب الكامل لروح المجتمع الوطني يهدد بقاء المواطن حيث افرز تخلي السلطات الحاكمة عن مهامها الرئيسية الى قيام تنظيمات جديدة وقيدت الحكومات القائمة، وقد اثر الارهاب على عملية بناء السلام في الدول الخارجة من النزاع بصورة كبيرة وخير مثال على ذلك منطقة الشمال والساحل الافريقي، إذ يشير تقرير صادر من مركز (دراسات الارهاب) بالولايات المتحدة لعام 2016 على ارتفاع نسبة الهجمات من 206 الى 235 عملية ارهابية، وفي نيجريا استغلت جماعة ارهابية الحدود الهشة

([40]) زياد سمير زكي، الضمانات الدستورية للحريات العامة في العراق:الواقع والمستقبل(دستور 2005 انموذجا)، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2014، ص71.

([41]) امير مالك مليوخ، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي في العراق بعد عام 2005 انموذجا، ص258 على موقع شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=128244 .

بين نيجريا والكاميرون وخطفت هذه الجماعة رعايا لدول اجنبية في الكاميرون كما تسببت الانشطة الارهابية بنزوح مايقدر ب 45000 من اللاجئين والمهاجرين الى تشاد والنيجر[42]

الفرع الثاني

التحديات الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تجعل الاطراف الخارجية (الاقليمية منها والدولية) يكون لهم دور فعال ومؤثر في بناء السلام في الدول الخارجة من النزاع

أولا–تأثير السياسات الإقليمية على الدول الخارجة من النزاع

إن فهم تاثير العامل الاقليمي على عملية بناء السلام وتجدد النزاعات مرتبط ببعدين مهمين ورئيسين أولهما هو النفوذ الذي يتمتع به الفاعلون في البيئة الخارجية للدولة الضعيفة التي لا تتمتع بقدرات اقتصادية وعسكرية كما ان ثورة المعلومات والتكنولوجيا قد اسهمت في زيادة تأثير النفوذ، أما البعد الثاني يتعلق بكثافة الروابط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع الخارج وكثرة الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في البيئة الخارجية فوجود نفوذ وغياب الروابط نادراً مايكون كافيا ليحدث تأثيراً على عمليات بناء السلام فالروابط تزيد من التكلفة التي يتحملها الفاعلون في الدولة، عندما لايستجيبون لتفاعلات الخارجية[43]

ومن ناحية أخرى نجد إن العامل الجغرافي يؤدي في أغلب الاحيان الى تزايد أعمال العنف عن طريق مد يد العون والمساعدة للمسلحين من خلال تسهيل عمليات التسلل بهدف القيام باعمال التخريب وفي بعض الاحيان تقوم الدول المجاورة بتدريب المسلحين على القتال واستخدام الاسلحة ومن ثم اسهمت في زيادة التوتر ليشمل الاطار الاقليمي كله مستغلة الاوضاع الداخلية لبعض الدول التي تعاني من مشكلات عرقية بهدف اضعاف نظامها السياسي من الداخل[44]

([42]) بو علام برزيق، التهديدات الامنية اللاتماثلية واثرها على السلم والامن في افريقيا، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، الجلد (1)، العدد(1)، المركز الديمقراطي العربي برلين، المانيا، 2018، ص123.

[43] رضوى عمار، فرص التغلغل:تأثير العامل الخارجي في العنف المجتمعي بعد الثورات، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد(193)، المجلد (48)، 2013، ص28.

[44] عبد السلام ابراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص47.

لعبت الدول الإقليمية، وخاصة إثيوبيا، دورًا سلبيًّا في المسألة الصومالية، وبحكم أن سجل إثيوبيا والصومال حافل بالصراعات والعداء التقليدي، إلا أن سياسات إثيوبيا الخارجية في الفترة الأخيرة تغيرت نحو عدم الانخراط أكثر في الشأن السياسي الداخلي، وذلك منعًا لتفاقم موجات خلاف جديدة، ولتغيير الصورة النمطية بين مقديشو وأديس أبابا، وذلك لتأسيس مرحلة جديدة تسود فيها لغة السلام والتفاهم الإقليمي بدل التوترات والتدخلات السياسية والأمنية.[45]

ثانياً–تأثير السياسات الدولية على الدولة الخارجة من النزاع

إن النزاعات يترتب عليها اضطراب في الاوضاع الداخلية وتهديد الامن الاقليمي، فهي لا تهدد استقرار دول الجوار والمنطقة فحسب، وإنما تهدد مصالح الدول البعيدة وبالتالي تجذب النزاعات انتباه القوى البعيدة، تتدخل الاطراف الدولية لاسباب عديدة منها النتائج الوخيمة التي قد تحدث بعد النزاع، كالمعاناة الانسانية، اللجوء والمجاعات وانتشار الامراض والاوبئة، إضافة لعمليات القتل الجماعي وهذا ما يؤدي إلى اهتمام المجتمع الدولي بذلك من منطلق الاعتبارات الإنسانية، لان أطراف النزاعات لا يميزون بين الاهداف المدنية والاهداف العسكرية، ويستهدفون الجماعات العرقية المتورطة في النزاع مع الحكومة. وكذلك انتباه المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، فتورطها إن لم يكن بسبب تهديد مصالحها، فبحجة حماية رعاياها في الدولة المعنية أو المنطقة المعنية بالنزاع.[46]

ويمكن للنزاعات أن تهدد الاستراتيجيات القائمة على تحالفات محددة في المنطقة سواءً كانت تلك الاستراتيجيات إقليمية، أم إستراتيجيات تتبع للدول الكبرى، وقد تؤدي إلى خلق تحالفات جديدة تعيد رسم التوازنات في المنطقة، كما في حالة النزاع في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا فضلاً عن إمتلاك الأطراف الخارجية القدرات الاقتصادية والعالمية والتقنية لتحريك النزاع في دولة ما، ومن ثم تصعيده خاصة في الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية وبنيوية، ومن تنوع في النسيج الاجتماعي كاستغلال مشاكل الاقليات العرقية، والمذهبية كمادة صالحة لدفع هذه الاقليات إلى تحدي الحكومات الشرعية، ومن ثم استخدام قدراتها

---

[45] التدخل الأجنبي وتأثيره في مسار ومصير الرئاسيات الصومالية المقبلة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) https://studies.aljazeera.net/en/node/4523.

[46] سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري،ط1،(قطر ،الدار العربية للعلوم والنشر، 2014)، ص134.

كممارسة تقاطع مصالح الاطراف الخارجية مع مصالح بعض أطراف النزاع باعتبار مصالح الدول متشابكة ومتداخلة وهناك الكثير من التقاطعات حتى بين الايديولوجيات المختلفة، فمن هذا المنطلق تنفذ الاطراف الخارجية إلى الأجندة الوطنية والداخلية من خلال تلبية احتياجات أحد أطراف النزاع كتدريب النشطاء، والمتمردين وتوفير الغطاء الدولي أحيانا، بالإضافة إلى الدعم المالي والفني والاستشارات، أو الوقوف إلى جانب النظام الحاكم ضد المعارضة[47]

كما تؤثر السياسات الدولية على الدول الخارجة من النزاع بسبب تقاطع المصالح بين تلك الاطراف الخارجية وبين الاطراف الوطنية لتحقق بعضاً من مصالحها الاقتصادية كالسيطرة على ثروات البلادأو المصالح الجيو–إستراتيجية كالاستقرار الاقليمي أوالرغبة في لعب دور إقليمي، وبالمقابل يحقق أحد أطراف النزاع بعضا من أهدافهم [48]

الخاتمة

يواجه عمل الأمم المتحدة في مرحلة بناء السلام مجموعة من الصعوبات والعراقيل وأبرزها محدودية التمويل للقيام بالمهام اللازمة وغياب الإدارة السياسية والتعاون الجدي والمسؤول منقبل السلطات في الدول الخارجة من النزاع، إضافة إلى احتمال تأثر بعض الدول التي خرجت للتو من النزاع من الدول المجاورة لها.

الاستنتاجات

1–إن تشكيل مجلس الأمن الحالي تعرض للانتقاد وأصبح غير قادر على التعبير عن إرادة المجتمع الدولي أو رسم خريطة عادلة للقوى في العالم، خاصة بعد المتغيرات السريعة في النظام الدولي وموازين القوى على الساحة الدولية. أي أن قدرة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها بل ومصيرها ذاته مرهوناً بضرورة القيام بإصلاح مجلس الأمن وإعادة هيكلته على أساس معايير جديدة وعلى نحو يضمن تمثيله للقوى الجديدة تمثيلاً صادقاً.

---

[47] سامي إبراهيم الخزندار، مصدر سبق ذكره، ص213.

[48] محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية،ط1،(الجزائر، دار هومة، 2003)، ص، 223، 222ص.

2-أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف على قمة هرم النظام العالمي الجديد، بل وتقود هذا النظام بمفردها كما أن نفوذها وتأثيرها على مجريات الأحداث العالمية في تزايد مستمر وسوف تنفرد بالزعامة العالمية لسنوات قادمة ليست بالقليلة قبل أن يتجه النظام الدولي ليصبح نظاماً متعدد الأقطاب. ومن جهة اخرى ان الولايات المتحدة كانت بمثابة القوة الدافعة للكثير من القضايا التي تمت مناقشتها من قبل مجلس الامن وطورت بشكل جذري الطريقة التي تمت مخاطبتها فيه حيث بامكانها جعل الامم المتحدة فعالة تخاطب التحديات الدولية الجديدة بما يتلائم ومصالح واهداف الولايات المتحدة.

3-أن التحدي الحالي الذي يواجه سيادة الدول هو من طبيعة جديدة تختلف كلياً عن التحديات السابقة، كما أن أكثر المستجدات خطراً وأبعدها أثراً على مبدأ السيادة، تلك الممارسات المتمثلة في صور من التدخل الخارجي في أمور تعد من صميم اختصاص الدول الداخلي وذلك باسم القانون الدولي والأمن الجماعي أو تحت شعار حماية حقوق الإنسان تحت مظلة الشرعية الدولية.

التوصيات

1-إيجاد آليات تمويل مستدامة سواء محلية أو دولية أمر ضروري جدا لضمان إستمرارية عمليات بناء السلام في الدول الخارجة من النزاع، فعلى الدول المانحة الإستمرار في توفير التمويل اللازم لبناء السلام بما يشمل وضع الاستراتيجيات المالية اللازمة لإدارة هذه الأموال وتوظيفها بالشكل الرشيد للاستفادة منها بأقصى ما يمكن بالإضافة إلى إيجاد مصادر جديدة للتمويل بما فيها زيادة التعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

2-إن الأمم المتحدة تعتمد أصلا وتهدف أساسا إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين، إلا أن مجلس الأمن لا يزال يهيمن على منظومة الأمم المتحدة الأمر الذي يعطي الفرص للولايات دور الأمم المتحدة في بناء السلام المتحدة الأمريكية، وحلفائها الغربيين من ذوي العضوية الدائمة للهيمنة على عمليات السلام التي تقوم بها المنظمة.

3-من الضروري إبداء الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة نيتهم لتنفيذ هدف بناء السلام، وليس استغلال هذا الأخير في خدمة مصالحها، كما لا بد من العمل على تحقيق استقلالية المنظمة بعيدا عن تأثي ا رت وتوجيهات أعضائها من جميع النواحي خاصة ما تعلق بالمصادر المالية لتمويل عمليات بناء

السلام بتوسيعها على غالبية الدول، والتركيز على جذب المها ا رت والقد ا رت والأدوات الملائمة والمتوفرة للقائمين على بناء السلام سواء كانوا عناصر تابعة للأمم المتحدة أو مؤسسات الدولة المعنية ليتمكنوا من القيام بمهامهم بكل كفاءة وبما تتطلبه الأوضاع على أرض الواقع خاصة أن عملهم يتركز في بيئات أمنية معقدة ودول تفتقر عادة البنية التحتية الجيدة والأدوات اللوجستية والتكنولوجية التي تساعد على سير العمل بشكل سلس. كما يبقى لنا اخيرا القول أن التعاون الوثيق بين المجتمع الدولي والمجتمع المحلي المتمثل في السلطات المحلية في الدولة المعنية، ومجتمعها المدني أمر لا بد منه لإنجاح عمل الأمم المتحدة في بناء السلام، كما يفترض في الأمم المتحدة أن تثبت جدارتها وفعاليتها، كمنظمة عالمية تهدف لخدمة مصالح الدول والشعوب قاطبة، وليس فقط خدمة مصالح الدول الكبرى، والولايات المتحدة الأمريكية.

قائمة المصادر :-

الكتب

1. حسن ابراهيم، العنف من الطبيعة الى الثقافة، ط1،(سوريا ، النايا للدراسات والنشر، 2009).
2. سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد الاداري والمالي مدخل أستراتيجي للمكافحة، جامعة بغداد، ط، 2011.
3. سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري،ط1،(قطر ،الدار العربية للعلوم والنشر، 2014.
4. شريف محمد علي البربري، القمع والإكراة المادي ضد السيراليون وعدم قدرة الحكومة على المحاسبة، (القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2012)
5. صابرين عبد الرحمن القريناوي، دور الامم المتحدة في النظام الدولي : دراسة مقارنة من انتهاء الحرب الباردة حتى احداث 11 ايلول 2001، ومن احداث 11 ايلول 2001 وحتى عام 2007، فلسطين، جامعة بيرزنت، 2008.
6. عشور عصام، إصلاح منظمة الامم المتحدة في ظل تطور النظام الدولي، الجزائر، جامعة عبد الحميد ابن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014
7. عماد خليل ابراهيم، مسؤولية المنظمات الدولية عن اعمالها غير المشروعة، ط1(مكتبة زين الحقوقية والادبية، لبنان، 2013)، ص199.

8. عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع(دراسة في التجاوب المحلي وأعادة التأهيل المجتمعي)، العراق،مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، 2019
9. عميمر نعيمة، دمقرطة منظمة الأمم المتحدة، ط1، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007)
10. محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية،ط1،(الجزائر، دار هومة، 2003
11. محمد عزيز شكري وأمل اليازجي، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، حوارات القرن الجديد، دار الفكر، سوريا، 2002
12. مدحت محمد ابو النصر، الحوكمة الرشيدة فن ادارة المؤسسات عالي الجودة، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة–مصر، 2015.
13. ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، ط .1 (القاهرة،المستقبل العربي، 1986).

المجلات والدوريات

1. بو علام برزيق، التهديدات الامنية اللاتماثلية واثرها على السلم والامن في افريقيا، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، الجلد (1)، العدد(1)، المركز الديمقراطي العربي برلين، المانيا، 2018.
2. حسن لطيف كاظم الزبيدي وعاطف لافي السعدون، الفساد جذوره وثماره المرة في العراق، مجلة دراسات. اقتصادية، العدد ١٨، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٦
3. حمود شكري، خطر الانهيار : الازمة السورية ومصير المشرق العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، تشرين الاول، 2012، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة– مصر.
4. دومينيكو كالو، النظام الدولي الجديد بين الهيمنة الأمريكي وتهميش الأمريكية المتحدة. ترجمة مالك الواسطي. شؤون سياسية، السنة الأولى، العدد (2)، 1994
5. رضوى عمار، فرص التغلغل:تأثير العامل الخارجي في العنف المجتمعي بعد الثورات، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد(193)، المجلد (48)، 2013 0
6. زياد يوسف حمد، الازمة السورية (2011–2018)دراسة في مواقف الدول المؤثرة منها، المركز الديمقراطي العربي، مجلة اتجاهات سياسية العدد السادس، كانون الاول، 2018، برلين–المانيا0

7. ضاري رشيد الياسين، الأمم المتحدة والسياسة الخارجية الأمريكية، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (14)، 1997.
8. عبد السلام ابراهيم بغدادي، العنف العربي العراقي المعاصر–دراسة اجتماعية سياسية اولية في اسبابه واشكاله ووظائفه، ط1، سلسلة كتب ثقافية شهرية، العدد 30، بيت الحكمة العراقي، بغداد، 2011.
9. عمار بن سلطان، الامم المتحدة والتحديات الجديدة، مجلة افاق عربية، العدد(3–4)، بغداد، 2000.
10. فلاح مبارك بردان ومحمد حردان علي، الفساد المالي والاداري وانعكاسه على التنمية في العراق بعد عام 2003، المجلة الجزائرية للامن الانساني، العدد الرابع، 2017.
11. مازن إسماعيل الرمضاني، الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكي. شؤون سياسية، السنة الأولى، العدد (2)، 1994.

الرسائل والاطاريح

1. ابتسام بوعرعور، دور منظمة الامم المتحدة في بناء السلام(دراسة وصفية تحليلية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.
2. أنس ناظم عبد الستار، اليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، 2017.
3. بهلول علي، اشكالية حق الفيتو في مجلس الامن الدولي، (رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019)، ص31
4. زياد سمير زكي، الضمانات الدستورية للحريات العامة في العراق:الواقع والمستقبل(دستور 2005 انموذجا)، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 201.
5. زيد رافع سلطان، بناء السلام في المجتمعات المتعددة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2019.
6. عجابي الياس، تفعيل نظام الامم المتحدة لحفظ السلم والامن الدوليين، اطروحة غير منشورة، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، 2016.
7. فتحية ليتيم، اصلاح منظمة الامم المتحدة في ظل تطورات النظام الدولي الراهن، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج خضر باتة، 2009.

الكتب الانكليزية

1. Hilary silver, social exclusion and social solidarity , three paradigms , international labour review, voi.133,no.5,1994,
2. See: United Nations, Secretary-General's Bulletin: Organization of the Department of Peacekeeping Operations, UN Doc. ST/SGB/2010/1, February 5, 2010

الانترنيت

4. امير مالك مليوخ، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي في العراق بعد عام 2005 انموذجا، ص258 على موقع شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=128244
1. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار (210/51)، 16 كانون الثاني 1997، شبكة المعلومات الدولية، موقع هيئة الأمم المتحدة على الانترنيت، http://www.un.org.
2. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، نص القرار 1373، 28May/ 2004، شبكة المعلومات الدولية، موقع الهيئة على الانترنيت http://www.un.org
3. التدخل الأجنبي وتأثيره في مسار ومصير الرئاسيات الصومالية المقبلة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية https://studies.aljazeera.net/en/node/4523
4. عمر عبد الستار، اسباب وتداعيات ومالات عدم الاستقرار في العراق 2003-2018، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)www.alahwar.net.
5. كوفي عنان، كلمة موجهة للجلسة العامة الختامية لمؤتمر القمة الدولي المعني بالديمقراطية والإرهاب والأمن، مدريد/ أسبانيا، الخميس 10/ آذار / 2005، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، موقع هيئة الأمم المتحدة على الانترنيت، http://www.un.org.